

القدس من جديد: مشاهد وتحديات* نظمي الجعبة**

مقدمة

المشهد الأول: في الديموغرافيا

لن نخوض هنا في نقاش حول أعداد سكان القدس، فقد تحول الأمر إلى أحجية يصعب حلها، وتبقى الإحصاءات الإسرائيلية هي المصدر شبه الوحيد حول السكان وخصائصهم في القدس، وهي بالتأكيد إحصاءات مسيّسة، بالإضافة إلى أنها فقدت دقتها لاعتمادها منذ أعوام طويلة على التقديرات فقط، وليس على جمع البيانات ميدانياً، بيد أنها تبقى ضرورية لاستقصاء البرامج والمهام وتحديد المشكلات. وتأتي صعوبة تقدير عدد المقدسين الفلسطينيين، بسبب عدم القدرة على حصر أماكن وجودهم وطبيعة علاقتهم بالمدينة، من علاقة شكلية ترتبط بإثبات الوجود أو بالغياب الكامل عنها، أو علاقة تتمثل في العيش الدائم أو المؤقت فيها، وهي أمور غير مهمة في مدينة تعيش حياة عادية، لكن لا شيء عادي في القدس، فكل شيء هو غير عادي بامتياز. ومن هذا المنطلق، يمكن تقسيم سكان القدس من الفلسطينيين ضمن المجموعات التالية:

1. مقدسيون يحملون الهوية الزرقاء ويسكنون في الضفة الغربية، ولا أحد يعرف عددهم على وجه اليقين، ومنهم من يملك عنواناً في القدس (داخل الحدود البلدية) لإثبات الوجود على الورق على وجه التحديد حفاظاً على الحقوق، وهؤلاء يقعون تحت رحمة المؤسسات الإسرائيلية، لذلك يتجنبون تجديد هوياتهم والسفر كلما أمكن ذلك. وهناك مجموعة منهم (ومن فئات أخرى) لا تعرف عددها على وجه اليقين، سحبت هوياتهم الزرقاء، وترفض السلطة الوطنية إصدار هويات الضفة الغربية لهم، لذلك لا يغادرون المدن التي يقطنون فيها خشية اصطدامهم بنقطة تفتيش، حيث يتعذر عليهم إثبات شخصيتهم.
2. مقدسيات متزوجات في الضفة الغربية، ويحمل أطفالهن هوية الضفة الغربية، لا نعرف عددهن، لكنهن يصلن إلى آلاف، وما زلن إلى حد ما، يستطعن زيارة أهلهن في القدس، لكن بدون اصطحاب أطفالهن.

يجب أن لا نملأ من بحث أوضاع القدس ومراجعتها وتوثيق ما يحدث فيها من تطورات يومية، فسرعة حركة الاحتلال في المدينة، والتغيرات الدرامية الواقعة فيها، تفرض علينا الاستمرار بمراقبة ما يجري، فهي تغيرات إستراتيجية بكل ما للكلمة من معنى، فالقدس تكسب اليوم شكلاً ومضموناً، سيلقيان بكل تأكيد بظلالهما على المدينة في الأعوام والعهود القادمة. وإنه وإن كانت الكثير من المخططات الإسرائيلية-الاحتلالية في الماضي تقع في خانة التكهن، فهذه المخططات لم تعد اليوم كذلك، حيث أصبحت تنشر وتوزع، ولم يعد هناك في الواقع أية أسرار.

سأستعرض في هذه المقالة بعض المشاهد من حياة المدينة، وقد تجنبت الالتزام الصارم بالمنهج الأكاديمي في البحث، حيث إن أغلبية الموضوعات التي سأطرق إليها لم يجر توثيقها وبحثها بصورة جدية حتى الآن، ولكني أثيرها عبر هذه المقالة، لعلها تجذب انتباه الباحثين. وفي الحقيقة، إنها تشكل عناوين لموضوعات يجب علاجها من قبل المؤسسات صاحبة الاختصاص. قد تكون طريقة المعالجة المطروحة هنا استفزازية ومثيرة للجدل، وقد يكون بعضها محرماً اجتماعياً أو وطنياً، ويقع في خانة «يجب عدم طرحه»، لكنني أعتقد أنه من الضروري تسمية الأمور باسمها ليتسنى لنا أولاً فهمها، في حال أردنا ثانياً، علاجها. وقد تكون بعض الظواهر غير قابلة للعلاج ضمن الأوضاع والإمكانات الحالية، لكن الوعي بها يبقى ضرورياً، في حين أن بعض المشكلات إن أحسن فهمها، فبالتأكيد يمكن علاجها. وبالتأكيد، فإن النماذج المطروحة لا تنطبق على كل المقدسيين، فهناك نقاط مضيئة ومشرفة جداً في القدس، وسنتعرض لها في غير موقع.

* تستند الورقة في بحث بعض القضايا إلى عدة مذكرات ويوميات أخرى منشورة، وهي تسعى أساساً للتأسيس لدراسة شاملة لاحقة حول الموضوع. تستند إلى مجموعة أكبر من اليوميات والمذكرات، والمصادر التاريخية الأخرى.

** رئيس دائرة التاريخ والآثار في جامعة بيرزيت.

٣. أزواج من الضفة الغربية، يسكنون داخل القدس مع زوجاتهم بتصريح أو بغير تصريح وبدون أمل بالحصول على جمع الشمل، وبعض أطفال هؤلاء يحملون هوية زرقاء، والبعض الآخر معلق بالهواء بدون هوية، ينتظرون أعواماً طويلة لحل إشكالية وجودهم، وتزداد المشكلة حدة حين يبلغ الأطفال سنًا يتوجب عليهم دخول المدرسة، عندها لا بد من رقم هوية، فتبدأ متاعب العائلة التي لا نهاية لها.
٤. زوجات من الضفة الغربية يسكن مع أزواجهن في القدس بتصريح أو بدون تصريح، ولا أمل لهن بالحصول على جمع الشمل، ويحمل أطفالهن هويات زرقاء.
٥. مقدسيون يسكنون أو يعملون بصورة دائمة أو مؤقتة خارج فلسطين، وليس لدينا أية فكرة عن الأعداد الحقيقية لهؤلاء، لكن بالتأكيد تملك وزارة الداخلية الإسرائيلية المعلومات الدقيقة عنهم لارتباط حواسيبها بالمعابر والموانئ والمطارات، لذلك يحرص الكثير منهم على التواصل مع القدس بزيارات متقاربة، أما الانقطاع مدة عن الوطن، فهذا يعني بالنسبة إليهم خسران حق الإقامة في القدس، بل حق العودة إلى فلسطين، حيث يجري سحب الهوية منهم بمجرد دخولهم إلى فلسطين، وقد يسمح للبعض بزيارة الأهل مرة أخيرة. وتشمل هذه الفئة المقدسيين حاملي الجوازات (الجنسيات) الغربية، فبمجرد حصول مقدسي على جنسية أجنبية، يصبح مرشحاً للطرد من القدس، وهذا ما يحدث ما لم يُثبت هذا الشخص بأنه يعيش بصورة دائمة ومتواصلة في القدس؛ وأما إذا طالت إقامة المقدسي خارج فلسطين، فإنه يخسر بذلك الهوية المقدسية.
٦. مقدسيون يحملون الهوية الزرقاء، ولكن يسكنون خارج جدار الفصل العنصري، وهم معرضون لفقدان حقوقهم في القدس بمجرد تغيير حدود البلدية، وهي مسألة قيد الدراسة في دوائر القرار الإسرائيلي، ويمكن السبب في عدم القيام بذلك إلى حقيقة أن تغيير حدود القدس يتطلب قراراً من الكنيست؛ وإلى خشية أصحاب القرار في إسرائيل من تدفق آلاف المقدسيين إلى داخل الجدار في حالة تغيير الحدود، وبذلك تكون النتيجة عكس ما تخطط الدولة الإسرائيلية له.
٧. فلسطينيون من الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ويسكنون في القدس الشرقية، ويظهر جزء منهم بالتأكيد في الإحصاءات الإسرائيلية. يسكن أغلبية هؤلاء في القدس الشرقية، لكن منهم من يسكن في الأحياء الإسرائيلية، ومنهم من يسكن في المستوطنات التي أنشئت بعد العام ١٩٦٧ على أراضٍ واقعة ضمن حدود مدينة القدس، ويوجد مقدسيون يسكنون

- في هذه المستوطنات، وخصوصاً في النبي يعقوب وبيسغات زئيف، القريبتين من الأحياء العربية بيت حنينا وشعفاط.
٨. مقدسيون انتقلوا إلى السكن في أبو غوش أو حتى في اللد والرملة والمثلث وحتى في حيفا.
٩. مقدسيون ممن تجنّسوا وقبلوا الجنسية الإسرائيلية، ويقدر عدد هؤلاء بين ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ نسمة، ولا نعرف كيف يظهرهم بالإحصاءات الإسرائيلية.
١٠. وأخيراً، المقدسيون المقيمون داخل جدار الفصل العنصري ويحملون الهوية الزرقاء (بدون مشكلات!!)، وهم يشكّلون العدد الأكبر من المقدسيين.

تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى وصول الفلسطينيين (وغير اليهود) في القدس "الموحدة" إلى نحو ٣٦٪ من مجموع السكان، وهي نسبة تزداد كل عام باضطراد فتصل إلى نحو ١٪، أو تقل قليلاً عن ذلك، وهذه زيادة مهمة جداً، لكنها في الوقت نفسه مخادعة تماماً، لأنه ليس من الواضح كيفية احتسابها، أخذين بعين الاعتبار المحددات التي ذكرت أعلاه، كما أن هذه الزيادة لا تأخذ بعين الاعتبار أولئك الذين يغادرون القدس باتجاهات متعددة.

ولو فرضنا جدلاً بأن الحكومة الإسرائيلية، أي الكنيست، قد استجابت إلى طلب رئيس بلدية القدس (نير بركات)، باعتبار حدود بلدية القدس هي المناطق التي تقع داخل جدار الفصل العنصري، بهذا القرار، وبعد أن استطاع الكثيرون من أهل القدس تدبير أمورهم وصرف مدخراتهم وتحمل أعباء الديون في سبيل الحصول على شقة في المناطق التابعة للبلدية وتقع خارج الجدار، فسيقع أكثر من ٧٠,٠٠٠ مقدسي في أزمة كبيرة، فإن أرادوا الحفاظ على الهوية الزرقاء، فإن عليهم الانتقال إلى الأحياء الواقعة داخل الجدران، وهي أحياء مكتظة أصلاً، ولا يوجد فيها متنسح، وقد يستطيع بعضهم تدبير أمورهم، الأمر الذي يجعل الوضع يزداد سوءاً داخل هذه الأحياء؛ أو أنهم سيتعرضون إلى خسارة الهوية الزرقاء، وتكون إسرائيل قد نجحت بتخفيض عدد حملة الهوية الزرقاء بخمسين ألفاً على أقل تقدير. ومن الجدير بالذكر أن بعض هؤلاء المقدسيين كانوا قد خسروا بيوتهم، التي شيّدوها في الرام وبيير نبالا وضاحية البريد والعيزرية وأبو ديس، فتركوها فارغة إلى الآن حتى لا تضيع حقوقهم في القدس، ويبدو أن هذا الأمر مرشح لأن يتكرر من جديد في الأحياء التي تقع داخل حدود البلدية، وفي الوقت نفسه خارج جدران الفصل العنصري، أي أن أغليبتهم سيخسرون استثماراتهم في منازلهم مرة ثانية.

المشهد الثاني : أحياء من الأزواج المختلطة وعمارات تناطح السحاب

نجم بصورة طبيعية عن انفتاح أهل القدس على الضفة الغربية، وبسبب الروابط العائلية، أو الدراسة في جامعات الضفة الغربية، واللقاء بين الشبان والشابات في أماكن متعددة، روابط زواج كثيرة بين حملة هوية القدس الزرقاء وبين حملة هوية الضفة الغربية، وعند تعذر دخول أحد الزوجين إلى القدس بسبب هوية الضفة الغربية، يختار الزوجان السكن في المناطق الواقعة خارج جدار الفصل العنصري، وفي الوقت نفسه ضمن حدود بلدية القدس، مثل كفر عقب وضاحية السلام ومخيم شعفاط، حيث يلاحظ نمو هائل في عدد المباني المرتفعة جداً، والتي لا تخضع لأي من معايير التخطيط والخدمات والشروط الصحية، علاوة على عدم توفر الحد الأدنى من الشروط الاجتماعية والبيئية. وبالتأكيد تجتذب هذه الأحياء ليس فقط ما يسمى «الأزواج المختلطة»، بل أيضاً الفقراء الذين ليس بمقدورهم دفع الإيجارات العالية للشقق في القدس (والتي تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ دولار شهرياً في المتوسط، هذا إن وجدت أصلاً). تصل أغلبية العمارات السكنية في كفر عقب وسميراميس والجزء التابع لبلدية القدس من أم الشرايط إلى أكثر من عشرة طوابق، ولا تفصل العمارة عن مجاورتها أكثر من ٣-٥ أمتار. ونشاهد في كل يوم تزايداً مضطرباً بعدد هذه المباني، بحيث تحولت كل المنطقة إلى ورشة بناء واحدة، ولا توجد أية دلالات على إمكانية ضبطها أو تهذيبها أو تنظيمها، حيث من الواضح أنه لا السلطة الفلسطينية ولا السلطة الإسرائيلية معنية بما يجري، وبافتراض أن السلطة الفلسطينية معنية بذلك، فهي لا تمتلك الأدوات الضرورية لتغيير الواقع الأليم.

تفتقد هذه الأحياء إلى الحدائق ومواقف السيارات، بالإضافة إلى أن القدرة الاستيعابية لتمديدات الصرف الصحي لا تقوى على تحمل الضغط المتزايد، الأمر الذي يندرج بالكثير من المشكلات الاجتماعية والصحية. ومن الدلالات المرعبة لمستوى الخدمات في هذه الأحياء، تراكم أكوام القمامة في الشوارع وحرقتها بصورة شبه يومية، فضلاً عن سيلان المياه العادمة في أغلبية شوارع هذه الأحياء يومياً، وبالكاد يمر يوماً في هذه الأحياء من دون اندلاع الخلافات العنيفة بين السكان.

لم تعد بلدية القدس الإسرائيلية بعد الانتهاء من بناء جدار الفصل العنصري في هذه المناطق، تمنح رخصاً للبناء فيها، وامتنعت عن تقديم أغلبية الخدمات، في حين يدفع سكانها ضريبة البلدية (المسطحات/أرئونا)، التي تصل لأقل شقة أكثر من خمسة آلاف شيكل سنوياً

(حوالي ١٥٠٠ دولار). ويهدف سكان هذه المناطق من دفع ضريبة البلدية إلى إثبات أماكن سكنهم داخل حدود البلدية، ليتمكنوا من الحفاظ على حقوقهم في القدس، بالإضافة إلى الاحتفاظ بحقوقهم في حرية الحركة والعمل في القدس وداخل إسرائيل. وبهذا نمت هذه المناطق بطريقة عشوائية لا تتناسب والحد الأدنى من شروط البناء الآمن، هذا عدا عن عدم توفر الخدمات. تشكل هذه الأحياء قنابل اجتماعية موقوتة، وخصوصاً أن الكثير من الأبنية قد شيدت على أراض غير واضحة الملكية، الأمر الذي سيؤدي في المستقبل إلى صراعات لا نهاية لها؛ أما السكان فيتقاطرون على شراء الشقق هنا لتدني أسعارها نسبياً، ولحاجتهم الملحة لإثبات مكان سكن في القدس، فيقعون لقمة سهلة بيد المقاولين، وطبعاً يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض النماذج الجيدة، لكن أغلب المباني لن تصمد أمام أي امتحان سواء في السلامة العامة أو في الشروط الصحية.

ينطبق الوصف المذكور أعلاه على أكثر من ٧٠,٠٠٠ نسمة يعيشون في الأحياء المذكورة، وفي مخيم شعفاط ومحيطه وفي ضاحية السلام. ويمكن اعتبار منطقة كفر عقب جنة بالمقارنة بمخيم شعفاط والمنطقة المحيطة به، فتلك المنطقة قد تحولت إلى مزرعة مبان مرتفعة جداً وبشروط لا إنسانية، بل مهينة لكرامة الإنسان. وليس لنا إلا أن نتمنى عدم حصول هزة أرضية تتجاوز ٦ درجات على سلم ريختر، حتى لا نعيش كارثة إنسانية لن يقوى مجتمعنا على تحملها. لقد جرى قطع الصخر بارتفاع يتجاوز ٢٠ متراً أحياناً وترك على حاله من دون تدعيمات، وشيدت المباني على بعد لا يتجاوز الثلاثة أمتار من الجرف الصخري، فلا سمح الله إن جرت أية انهيارات صخرية، فستجر معها عمارات تتشكل أحياناً من أكثر من ٣٠-٤٠ شقة سكنية.

لا تستطيع السلطة الفلسطينية العمل رسمياً في هذه الأحياء، بسبب التقييدات التي فرضتها إسرائيل في اتفاقية أوسلو، لكن لا شيء يمنع التنظيم الذاتي للسكان ضمن لجان ومبادرات شعبية لتنظيم حياتهم والنضال من أجل حقوقهم، سواء التي يمكن تحصيلها من السلطة الفلسطينية أو السلطات الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن المجتمع المحلي ومؤسساته لا يمكن لهم الاستمرار بمشاهدة ما يحصل في هذه الأحياء، لأن الأمر أصبح خطيراً، وسينفجر في وجه الجميع.

١ يصل سعر الشقة (بمساحة ١٢٠-١٥٠ متر مربع) في كفر عقب حوالي ١٠٠,٠٠٠ دولار. ويصل في ضاحية السلام ومخيم شعفاط إلى حوالي ١٠٠,٠٠٠ دولار. ويمكن تقسيط المبلغ بصورة مريحة وبدون بنوك. في حين تصل الشقة التي مساحتها حوالي ١٠٠ متر مربع في القدس (داخل الجدار) إلى حوالي ٢٥٠,٠٠٠-٤٠٠,٠٠٠ دولار. وعلى أن يتم دفع المبلغ نقداً.

المشهد الثالث : أحياء العشوائيات / الصفيح

ضيّقت الحكومة الإسرائيلية التوسع العمراني في القدس العربية، بعدم إصدارها رخص بناء تفي بالحاجة الناجمة عن النمو السكاني الطبيعي^٢؛ هذا بالإضافة إلى نفاذ الأراضي التي تصلح للبناء بعد مصادرة أغليبتها العظمى (صودر حوالي ٨٧٪ من مساحة القدس العربية)؛ ومنع البناء بحجج متعددة على ما تبقى من الأراضي، كل ذلك، أدّى إلى حصر عملية البناء العمراني والتوسع في مدى القدرة على استغلال البيوت القائمة إلى أقصى درجة ممكنة، مثل البناء بالحديقة؛ إضافة طابق من المعدن والقرميد؛ تقسيم الشقق القائمة إلى شقتين أو أكثر تبعاً لحاجة العائلة؛ البناء العشوائي كلما أمكن ذلك؛ والبناء غير المرخص. لذا، فقد نتج عن هذه العملية، وبعد مرور ٤٥ عاماً على احتلال القدس، أحياء من العشوائيات، وينطبق هذا الأمر في الحقيقة على معظم أحياء القدس العربية؛ كل سلوان بما فيها وادي حلوة؛ حي الثوري؛ وادي الجوز؛ الطور؛ حي الصوّانة؛ العيسوية؛ صور باهر؛ أم طوبا؛ جبل المكبر؛ ومناطق واسعة من شعفاط وبيت حنينا، طبعاً إذا استثنينا الأحياء الواقعة خارج الجدار، لأنها قد أصبحت في وضع يرثى له، ولا يمكن إصلاح الخراب الذي حل بها ضمن كل المعايير. لقد هربت القليل من المناطق في القدس العربية من هذا المصير المؤلم: أجزاء من كل من الشيخ جراح وشعفاط وبيت حنينا والصوّانة وبيت صفافا.

يجب النظر إلى أحياء الصفيح هذه أيضاً من منظور اجتماعي وبيئي وصحي، فقد أصبحت عبارة عن تجمعات من الفقراء والمعدمين، إذ تصل نسبة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر أكثر من ٧٠٪ من سكان المدينة من الفلسطينيين، ووصلت نسبة الأمراض الاجتماعية الناجمة عن الفقر في القدس العربية الأعلى من بين النسب في كل من فلسطين وإسرائيل، مثل التسرب المبكر من المدارس؛ الإدمان على المخدرات؛ والعنف العائلي بصورة عامة، والعنف الموجه ضد النساء والأطفال بصورة خاصة.

المشهد الرابع : هجرة رأس المال والكفاءات إلى رام الله

يمكن للمراقب، إذا وقف صباحاً على الجهة الجنوبية لحاجز قلنديا، أن يلاحظ بوضوح أن أغلبية المغادرين عبر الحاجز باتجاه رام الله ممن يركبون سياراتهم الخاصة، طبعاً إذا استثنينا طلاب الجامعات وبعض العمال، وهي سيارات على وجه العموم جديدة، هم من الطبقة الوسطى والعليا من المجتمع المقدسي. لقد أصبح عدد كبير من المحلات التجارية في رام الله ملكاً لأشخاص من القدس، وينطبق هذا الأمر على المصانع والأعمال الصغيرة والمتوسطة. وهذا يعبر عن حقيقة أنّ القدس قد ضاقت على أصحاب رؤوس الأموال والمقاولين وأصحاب المصانع والحرفيين، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبسبب الضرائب الباهظة، وكل عناصر الطرد الأخرى. من الواضح أنّ رام الله وباقي المدن الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وخصوصاً الخليل وبيت لحم، قد شكلت عناصر جذب، فأخذ رأس المال المقدسي ينتقل إليها تدريجياً منذ سنة ١٩٩٥. صحيح أن هناك بعض الاستثمارات، التي قامت بها بعض الشركات الفلسطينية في حقل الفنادق والقاعات والمطاعم، وأحياناً في بناء العمارات السكنية، إلا إن هذا لم يؤثر، ولو بصورة ضئيلة على التوجه العام.

هناك مشاهد أخرى يمكن مراقبتها على حاجز قلنديا، فهناك في الصباح أعداد الموظفين المقدسيين الذاهبين إلى أعمالهم في رام الله، فما عدا الأطباء ومدربي المدارس، الذين يستطيعون ممارسة مهنتهم في القدس بصورة معقولة، يغادر المدينة المحاسبون والمهندسون وموظفو البنوك والمنظمات الأهلية والدولية وأساتذة الجامعات وموظفو السلطة الوطنية الفلسطينية. وتشاهد في الصباح الباكر أيضاً القادمين إلى القدس عبر معبر قلنديا أو معبر حزما، ويتألفون من طلاب المدارس والعمال القاطنين في كفر عقب ورام الله، بالإضافة إلى حملة التصاريح من سكان الضفة الغربية. وهناك المشهد المتكرر مساء كل يوم، وخصوصاً في نهاية الأسبوع، إذ يشدُّ المقدسيون بأعداد كبيرة الرحال إلى رام الله، حيث تعجّ بهم المطاعم والمقاهي، بالإضافة إلى صالات الأفراح في المناسبات السعيدة، وينتج عن هذا أن تبقى المطاعم والمقاهي العربية في القدس فارغة تقريباً، فتأوي المدينة قبل أن يحل الظلام إلى نوم عميق، لا يعكر صفوه إلا مسرح الحكواتي أو مؤسسة ييوس، أو نشاط هنا أو هناك ينظمه حوش الفن أو مؤسسة المعمل للفن المعاصر أو المكتبة العلمية، فالقدس بهذا أصبحت مدينة غريبة عجيبة تضم حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وتخاف أن يطلع

٢ تصدر بلدية القدس سنوياً ما لا يتجاوز ١٠٠ رخصة بناء للمقادسة.

عليها القمر قبل أن تأوي إلى الفراش، في حين تشرق الشمس في رام الله وعشرات المقدسيين لم يغادروها بعد.

سامي نموذجاً :

يبلغ سامي من العمر ١٧ عاماً، التقيته بدون سابق معرفة في شارع صلاح الدين يوم الثلاثاء، استغربت تسكعه في الشارع الساعة العاشرة صباحاً في يوم عمل ودراسة، سألته إن كان يعمل أو يدرس، أخبرني بأنه تسرب من المدرسة قبل عامين، حاول العمل في إسرائيل، لكنه لم ينجح بسبب رفض الشرطة الإسرائيلية إعطائه شهادة حسن سلوك، لأنه شارك في تظاهرة قبل أعوام. أوكل سامي محامياً وعده بالحصول على هذه الشهادة مقابل خمسة آلاف دولار، تدبرت العائلة المبلغ بعد بيع حليّ الأم، وفعلاً حصل على الشهادة، واستطاع أن يعمل في التنظيفات في أحد فنادق القدس الغربية وبأجر يبلغ ٣٠٠٠ شيكل شهرياً. وبعد أربعة شهور من العمل المتواصل، فصل سامي بسبب تدني عدد نزلاء الفندق، وهذا أمر اعتيادي جداً لهذا النوع من العمالة. بحث سامي عن عمل جديد، ووجده في أحد مطاعم القدس الغربية، بأجر أقل من العمل السابق، إذ إن سامي مصمم على إعادة المبلغ إلى والدته. طلب المشغل الجديد شهادة حسن السلوك، فأحضرها سامي، لكن صاحب العمل أراد شهادة حديثة لم يمض على إصدارها شهر، فعاد سامي إلى المحامي، فطلب المحامي خمسة آلاف دولار من جديد. وبهذا وجد سامي نفسه في الشارع بلا عمل، وهو الآن يحصل على ثمن سيارته ومصاريفه الأخرى، من سرقة سيارة أو بيع مخدرات... الخ

حالة سامي ليست نادرة، ومصير سامي هو مصير آلاف من الشبان المقدسيين. إذ تعجّ شوارع القدس بالآلاف ممن هم في حالته، بعضهم ينجح في الوصول إلى عمل بلا شهادة، لكنهم في هذه الحالة يتعرضون إلى استغلال مركب، وبعضهم الآخر يستمر بالتسكع في شوارع المدينة. من المفيد معرفته، أن أكثر من ثلث الشباب في القدس كانوا قد تعرضوا إلى اعتقال، بغض النظر عن السبب، وأغليبتهم اعتقلوا لإلقاء حجر على جندي أو شرطي، أو بسبب التعارك معهم أو مع المستوطنين، أو رفض أوامر شرطي أراد إذلالهم... الخ.

المشهد السادس :

الانبهار بالمستعمر وتقليده

إن الانبهار الثقافي والسلوكي بالمستعمر قضية جرى بحثها في كثير من بقاع الأرض، التي تعرضت لتجارب تشبه حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، ولن أضيف إلى هذا الأمر جديداً، حيث أنّ القدس لا تختلف كثيراً عن أية مدينة وقعت تحت الاحتلال الكولونيالي مدة طويلة.

المشهد الخامس : من المصرة إلى المطاعم والفنادق والمستشفيات

تقع المصرة إلى الشمال من باب العمود، وهي منطقة فاصلة بين القدس الشرقية والقدس الغربية، وعند هذه النقطة يتجه آلاف العمال المقدسيين إلى أعمالهم في القدس الغربية، وهم على الأغلب من العمال غير المؤهلين، الذين تسربوا في مراحل مبكرة من المدارس، ومعظمهم يعملون في أعمال التنظيف في الشوارع والمدارس والمستشفيات وعمارات المكاتب، وطبعاً في الفنادق والمطاعم، فقلماً تجد عامل تنظيف في القدس الغربية ليس مقدسياً، بل قد يصل عمال التنظيفات المقدسيين إلى تل أبيب ومناطق أبعد من ذلك. لقد غلب على العمالة الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أنها كانت عمالة مؤهلة حرفياً، وكانت تعمل في أعمال البناء أو الورش والمصانع؛ أما اليوم فهي عمالة غير مؤهلة. ويعمل أغلبية عمال النظافة عبر شركات مقاولات، وأغليبتهم يستغنى عنهم قبل مرور عام على تشغيلهم، مما يفقدهم حقوقهم ويحول دون مراعاتهم، وأجورهم بالتأكيد متدنية جداً، ولا تصل في أغلبها إلى الحد الأدنى من الأجور. بالكاد نجد ممن يعملون داخل القدس الغربية وإسرائيل من العمال الفلسطينيين من يستمرون في العمل نفسه (لدى المشغل نفسه) مدة طويلة، فالتنقل من عمل إلى آخر سمة أساسية من سمات هذه العمالة. تتدنى البطالة في المدينة، في أوقات اشتداد السياحة وارتفاع الطلب على عمال المطابخ والتنظيف في المطاعم والفنادق وتصبح شروط المشغلين متدنية، ولكن ما أن ينتهي الموسم، في فصل الشتاء على سبيل المثال، حتى تكتظ شوارع القدس بالعاطلين عن العمل... وهكذا دواليك، والأمر ذاته ينطبق على عمال البناء. هذا بالإضافة إلى أنه يجري التخلص من العمال الفلسطينيين في الوقت الذي تسمح فيه إسرائيل للعمال القادمين من تايلاند أو تركيا بالقدوم بأعداد كبيرة، وفي حال تأخر هؤلاء لسبب أو لآخر، يشغل الفلسطينيون ويصدر تصاريح عمل للعمال من الضفة الغربية.

ولمعرفة البعد السوسولوجي والسيكولوجي للظاهرة، يمكن العودة إلى تجارب الجزائر، وجنوب إفريقيا، وغيرها من البلدان، ويمكن أيضاً المقارنة مع تجربة الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، خاصة فيما يسمى المدن المختلطة، مثل يافا وحيفا واللد والرملة وعكا.

المهم هنا وضع اليد على هذه الظاهرة في القدس، وخصوصاً بين الشباب ممن هم دون سن الثلاثين، حيث انتشرت ظاهرة الاستماع إلى ما يسمى الموسيقى العبرية الشرقية، وهي موسيقى هابطة المستوى، عبارة عن ضجيج غير متناغم، جمع من الموسيقى اليونانية والتركية والعربية، ألصقت به كلمات حب وعشق وهيام وهياج ومرح عبرية، وهي في أحسن الأحوال لا تصل إلى مستوى الموسيقى العربية الهابطة. تُغنى هذه الموسيقى على الأغلب في أعراس ومناسبات بعض اليهود الشرقيين المتأزمين من هويتهم الحضارية، والذين لم يكتشفوا بعد هويتهم العربية، وقد يكون فيها في الأصل بعض الحنين والشوق للماضي الشرقي في مواجهة الهيمنة الغربية وعملية صهر الشرقيين، الذين رفضوا الاندماج أو لا يستطيعون، ببتهوفن وشوبارت وشوبان. ولسهولة هذه الموسيقى، وفي محاولة تقليد المنتصر وإقناع الذات بإمكانية التعايش معه، يميل بعض الشباب إلى سماعها، والأدهى من ذلك أننا نجد أنفسنا مجبرين على سماعها، منطلقاً بضجيجها غير المحتمل من أجهزة تكبير مركبة في سيارات بعض الشباب المقدسيين في شوارع القدس وضواحيها العربية.

ينطبق هذا الأمر أيضاً على اللغة العبرية، فقد اعتدنا في الماضي، وبسبب هيمنة اللغة العبرية على أغلبية العمال، الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل، استعمال اصطلاحات بالعبرية تتعلق بأدوات العمل، فالشبكة أصبحت «ريشت»، والمفك «مفريج»، والمحطة «تحناه»... الخ، وهذا أمر مفهوم، لكننا لم نعتد على صوغ جمل كاملة بالعبرية وإدخال بعض الكلمات العربية بينها، خاصة وأن لغة التعليم في مدارسنا في القدس هي العربية، وتدرس العبرية بطريقة هامشية وسيئة، بحيث لا تترك أثراً، لكن الأمر يكمن في التشبه بالمستعمر والانبهار به وثقافته «المنتصرة».

ينطبق هذا الأمر على التسوق، بحيث إن المجمعات التجارية الكبيرة، والتي تسمى بإسرائيل «كنيون» تعج سواء بالمتسوقين المقدسيين أو المتسكعين فيها من الشباب المقدسي، الذي يتحدث بالعبرية ويتصرفون كإسرائيليين. وتوجد أربعة أسواق من هذا النوع: إحداها في مستوطنة بيسغات زئيف إلى الشرق من بيت حنينا، والثاني في مامبلا بالقرب من باب الخليل، والثالث في تلبوت إلى الجنوب من القدس على طريق بيت لحم، والرابع في المالحه. ويزداد الأمر سوءاً في وقفات الأعياد الإسلامية والمسيحية حيث يرتفع نهم التسوق، فتنحول

تلك الأسواق (وبعضها في مستوطنات كما لاحظنا) إلى أسواق عربية بامتياز، ويأتي زوارها أيضاً من الضفة الغربية عند توفر التصاريح عشية الأعياد. لقد أضعفت هذه الظاهرة الأسواق العربية، وحولت شارع صلاح الدين عشية الأعياد إلى شارع مهجور. ويذكر بأن لا شيء في هذه الأسواق لا يمكن أن نجده لدى التجار العرب في القدس أو في الضفة الغربية، ومع هذا فالانبهار بالمستعمر يجعل الحذاء المصنوع في الخليل ويبيع في «الكنيون» من أبداع الصناعات الإيطالية.

المشهد السابع:

مكتب الداخلية الإسرائيلية «أنت غير موجود في القدس حتى تثبت العكس»

لا شيء يشبه عذاب الذهاب إلى مكتب الداخلية في القدس، فبعد تخطي الأزمة اليومية، والتعرض لتفتيش منزل، تبدأ رحلة العذاب، فكل شيء بحاجة إلى معاملات: تجديد هوية تالفة، إصدار هوية جديدة لصبيبة بلغت السادسة عشرة، شهادة ولادة، وثيقة سفر (لاسيه باسيه)، تصريح إقامة لزوج أو زوجة من الضفة الغربية. وهذه المعاملات بحاجة إلى سلسلة من الأوراق الثبوتية: فواتير كهرباء، فواتير مياه، فواتير هاتف، وصلات دفع ضريبة الأرئونا، شهادات الأطفال في المدارس، وغيرها، والبعض يضطر للعودة للمكتب عدة مرات، وفي كل مرة يتم طلب المزيد من الإثباتات منه، فزيارة مكتب الداخلية رحلة عذاب بامتياز للعائلات المقدسية.

بمجرد غياب المواطن الفلسطيني عن القدس عاماً واحداً، بسبب الدراسة أو العمل، فإن السلطات الإسرائيلية تعتبره غائباً هو وحقوقه في المدينة، ويصبح على قائمة المرشحين للشطب من سجل السكان، وعليه إثبات سبب التغيب من خلال تقديم شهادات تسجيل في الجامعة، وإذا طال الأمر وتجاوز ثلاثة أعوام، فإن عدم شطبه من سجل السكان تصبح مسألة نضالية ومكلفة للغاية لحاجتها إلى تدخل المحامين، وهناك الكثيرون الذين فقدوا حقهم في العودة إلى القدس بسبب طول مدة دراستهم أو عملهم مؤقتاً في الخارج. يستند الإسرائيليون في هذا إلى ما اصطالحوا على تسميته بـ«مركز الحياة»، فإن أصبح مركز حياة المقدسي في الخارج (بما فيها الضفة الغربية أو قطاع غزة)، يجري سحب هويته، وهو بهذا لا يفقد حقه في الإقامة في القدس وحدها بل في كل فلسطين، ولا يستطيع العودة إلى الضفة الغربية. وإن عاد المقدسي بعد الدراسة إلى مدينته، لا يصبح معترف به إلا بعد أن يقضي ستة شهور متتالية في المدينة دون أن يضطر إلى مغادرتها، بعدها يستطيع المطالبة

بحقه في الإقامة في المدينة واسترداد حقوقه المجمدة، وقد يستغرق الأمر أشهراً بعد مدة الإقامة الجبرية هذه، وقد يحتاج أيضاً إلى محامين ومرافعات أمام المحاكم الإسرائيلية.

المشهد الثامن :

الاستيطان بين البيوت الفلسطينية

بعد اكتمال السيطرة على كل الأراضي الفارغة والكبيرة في القدس ومحيطها وتعزيز هذا الاستيطان بحلقات وجدران، وترتيب المستوطنات بالطرق والشوارع الضرورية، وبعد تفتيت الأحياء الفلسطينية عبر جدار الفصل العنصري والطرق والشوارع الاستيطانية، ومصادرة ما تبقى من الأراضي لإنشاء الحدائق التوراتية والتلمودية والوطنية والأثرية والنباتية، بدأ التركيز على الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية، ويجري التركيز على ثلاثة أحياء خارج أسوار البلدة القديمة: الشيخ جراح وسلوان والطور، وهي الأحياء الأقرب إلى الأسوار التاريخية، ولكل حي قصته المختلفة مع الاستيطان. اتخذ شكل الاستيطان في سلوان (خاصة وادي حلوة) شكل «العودة إلى صهيون»، وجرى تحت شعار «العودة إلى مدينة داود»، فبعد الانكباب عبر عقود على الآثار، بحثاً عن الهيكل، أو أي شيء يربط الموقع بالتاريخ اليهودي، بدأت عملية الاستيطان في الأملاك اليهودية التي تركت عام ١٩٤٨، ومن ثم في أملاك الغائبين، وبعدها الضغط الاستيطاني على السكان، إلى تزوير الأوراق الثبوتية، حتى إلى وضع بصمة امرأة ميتة على عقد بيع عقار. في وادي حلوة أصبح المشهد معقداً، بيت فلسطيني وإلى جانبه بيت للمستوطنين، ثم موقع أثري، ثم أرض مصادرة لتحويلها إلى موقف سيارات لزوار حائط البراق، وهكذا في كل بقعة من الحي تقريباً. ومن المثير أنّ الآثار التوراتية لا تكتشف إلا في القدس العربية، والحدائق التوراتية لا يمكن تشييدها إلا في القدس العربية، كما أن القبور لا يمكن استباحتها إلا إذا كانت تابعة للفلسطينيين (مقبرة ماميل)، في حين يجري تحويل مسار شارع رئيسي وحماية منطقة كاملة إذا اكتشف، ولو من باب الشك، أن فيها قبراً ربما يعود إلى يهودي.

يجري الاستيطان في الشيخ جراح مرةً باسم المكان المقدس (قبر شمعون الصديق)، بغض النظر عن تاريخية الرواية المتعلقة بذلك، ومرةً أخرى بادعاء حق العودة إلى أملاك اليهود، الذين تركوها في القدس العربية عام ١٩٤٨، وطبعاً طبق هذا القانون لصالح اليهود بصورة واسعة، في حين لم يستطع أي فلسطيني

استرداد أملاكه في القدس الغربية. لن ندخل هنا في حيثيات القضية، وفي مدى صدقية الرواية الإسرائيلية المتعلقة بملكية الأرض الواقعة في الشيخ جراح، والتي بنى عليها حي سكني بعد النكبة استوعب مجموعة من عائلات اللاجئين الذين هجروا من بيوتهم في الأحياء العربية التي تقع في القدس الغربية، ولكن ينبغي القول أنّ بيوت هؤلاء مازالت قائمة في القدس الغربية، أي على بعد خطوات من مكان سكنهم في الشيخ جراح، ولكنهم ممنوعون من العودة إليها.

أما في الطور، التي تقع على قمة جبل الزيتون المشرف من الشرق على البلدة القديمة، فقد تم الاستيلاء على مجموعة من العقارات، وهناك مخطط لإنشاء قطار هوائي (تلفريك) يربط قمة الجبل (من النقطة الاستيطانية) إلى السفح الجنوبي الشرقي لجبل النبي داوود.

إن تفسيرنا لما يجري في هذه الأحياء هو محاولة المؤسسات الإسرائيلية للسيطرة على ما يسمونه «الحوض المقدس»، والذي يشمل المناطق المذكورة بالإضافة إلى البلدة القديمة، وفي سبيل الوصول إلى ذلك يجري تجنيد كل الأدوات الممكنة: الاستيطان، الآثار، حدائق توراتية وتلمودية، التاريخ، أملاك يهودية، مناطق خضراء، أماكن مقدسة، المصادرة، مواقف السيارات والحافلات، و«التطوير».

المشهد التاسع : تهويد المشهد

تنتشر الأعلام الإسرائيلية في كل مكان تقريباً، فقد رفعت فوق كل مبنى رسمي، وفوق كل مستوطنة وكل مبنى سيطر عليه المستوطنون في البلدة القديمة وعلى التلال المحيطة بها، وبعض هذه الأعلام الضخمة رفع بصورة استفزازية، كما هو الحال فوق جبل الزيتون ورأس العامود وجبل المشارف وقلعة القدس. ويتوافق ذلك مع حملة سريعة لتهويد أسماء الأماكن والطرق والشوارع الرئيسية وحتى الفرعية في المدينة. بالتأكيد فإنّ هذا الأمر له علاقة من جهة بفرض الرواية الإسرائيلية على المكان، وبتغريب الفلسطينيين عن مدينته من جهة ثانية. لقد تغيّرت العلاقات والمسارات التاريخية بين الأحياء، فقد قطعت هذه الأحياء بمستوطنات أو بطرق التفافية أو بسكة حديد، بحيث بات الهم الأساس للاحتلال هو تريبط المستوطنات بعضها ببعض، وربط المستوطنات المحيطة بالقدس بالمدينة، وترسيخ هذه العلاقة وكأنها تاريخية ولا يمكن عكسها إلى الوراء. ويتضمن ذلك أيضاً الإسراع في الحفر في كل مكان للكشف عن الآثار، واستنطاقها توراتياً، ويشمل ذلك أيضاً حفر الأنفاق تحت البلدة القديمة وفي محيطها، وخصوصاً في سلوان،

وتصعيد حملة السطو على العقارات. يتحول مشهد المدينة القديمة ومحيطها تدريجياً ليروي الرواية الرسمية الإسرائيلية لتاريخ المدينة وثقافتها، ويتحول الفلسطيني بتاريخه المديد إلى شيء غير مرئي، أو إلى شاهد فولكلوري على التاريخ التوراتي، وتتحوّل بهذه الرواية الأماكن الإسلامية والمسيحية إلى تراث ومتاحف يمكن الاستمتاع بزيارتها، بعد أن جرى تقييد استعمالها وتدخل إسرائيل بصورة سافرة في إدارتها.

المشهد العاشر: البلدة القديمة

يمكننا القول أن حوالي ٩٠٪ من سكان البلدة القديمة هم من الفلسطينيين، وإن نسبة المستوطنين لم ترتفع بصورة ملحوظة فيها خلال السنوات القليلة الماضية، لكن أوضاع البلدة من الناحية الاجتماعية مازالت سيئة، فالاحتفاظ السكاني يخلق كل سكانها من الفلسطينيين، ومازالت أغلبية أحيائها في حالة فيزيائية سيئة تنتظر ترميم مبانيها. لقد باتت عملية تأهيل المباني تحدياً كبيراً، بسبب التقييدات الكثيرة التي فرضتها سلطة الآثار الإسرائيلية وبلدية الاحتلال، بحيث أصبح ترميم أي مبنى عملية مضيئة وعالية التكاليف ومكلفة بكثير من المخاطر. في المقابل فقد اشتدت النشاطات الإسرائيلية داخل أسوار المدينة، فقد وصل الاحتلال درجة من الجراءة على تنظيم معارض فنية وحفلات موسيقية بين أزقتها، وباتت بلدية الاحتلال تشعر بحرية التصرف الكاملة في مقدرات البلدة القديمة، يضاف إلى ذلك كثافة السيارات الإسرائيلية الضخمة، التي تغزو شوارعها وحتى أزقتها. وقبل دخول باب الخليل يمكن مشاهدة متطوعين من الجمعيات الاستيطانية، يقدمون جولات منظمة ومنتظمة ومجانبة ويعدد من اللغات لزيارة القدس القديمة، وتقديمها من خلال وجهة نظر المستوطنين.

لم يعد أحد يتحرك بسهولة وخصوصية في القدس القديمة، حيث ترأق كل شوارعها عبر مئات من الكاميرات المرتبطة بمحطة مراقبة مركزية في مبنى القشلة (باب الخليل)، وهذا يسمح للمتطرفين والمستوطنين العمل بحرية كبيرة وبإحساس كبير بالأمان، لأن هذه الكاميرات تلتقط كل فلسطيني يتصدى لعريضة المستوطنين، حيث يتم اعتقاله خلال ثوان معدودات، ولأن هذه الكاميرات تستخدم لأهداف عنصرية، فهيلا تستخدم حين تقوم بالتقاط صور المعرّبين والمعتدين من الإسرائيليين، وتستخدم فقط حين تصور الفلسطيني وهو يدافع عن نفسه. لقد أصبح من شبه العادي أن يمنع الفلسطيني من دخول البلدة القديمة لمدة معينة (أسبوع حتى ٣ أشهر)، وهناك الكثير من التجار ممن منعوا من الوصول إلى محالهم التجارية أوقاتاً

طويلة بموجب أحكام وأوامر حكومية، وهذه الأحكام لا تصدر عن المحاكم النظامية، بل عن ضابط الشرطة المسؤول عن البلدة القديمة. في القريب ستقوم بلدية الاحتلال بمشروع إعادة تأهيل طريق الواد (بطول حوالي ٧٠٠م)، وذلك بدءاً من باب العمود وانتهاءً بساحة حائط البراق، وتقع على امتداد هذه الطريق عشرات المحلات التجارية، كذلك الطريق الرئيس المؤدي من باب العمود إلى الحرم الشريف، كما تشكل هذه الطريق جزءاً مهماً من طريق الآلام، لذا فإن إغلاق الطريق لأشهر عديدة، سيشكل ضربة شديدة لحركة الناس والتجار. ومن المستغرب جداً أن تكون هذه الطريق بحاجة إلى بنية تحتية جديدة، فقد تم تجديدها قبل حوالي ٢٠ عاماً، ولم يحدث أن تغير شيء فيها، ولا تعاني من أية مشكلة ظاهرة، والخشية أن يكون الهدف من وراء هذه الواجبة، مشاريع من نوع آخر، حيث يقع تحت الطريق شارع روماني معمد، وهو أمر معروف، وبالتالي قد تكون آثار هذه الطريق هي المستهدفة، وستنتهي، إن تمت، بنفق جديد يقود من باب العمود إلى ساحة حائط البراق.

تقع منطقة باب الخليل، ميدان عمر بن الخطاب، في قلب الاستهداف. فبعد الانتهاء من ربط القدس الغربية بالبلدة القديمة في هذه المنطقة عبر مشروع سوق ماميل (ما يسمى كنيون ماميل)، وقبله منطقة مقبرة ماميل ومبنى المجلس الإسلامي الأعلى، تأتي قصة السيطرة على فندق البتراء والاميرال، التي لم تنته في المحاكم بعد، فإن قدر للمستوطنين إحكام سيطرتهم، فسيتم تشكيل سلسلة من الأبنية المتصلة. فإذا أضفنا إلى ذلك مبنى القلعة والقشلة، ومن ثم موقف سيارات حارة الأرمن، فيمكن القول إن السيطرة على الطريق الرابطة بين القدس الغربية عبر باب الخليل وانتهاء بحارة اليهود الموسعة وحائط البراق، تكون قد اكتملت.

المشهد الحادي عشر: الحرم الشريف وحائط البراق

قد يكون الحرم الشريف من أكثر مناطق فلسطين تعرضاً للضغط اليومي، فقد سيطرت شرطة الاحتلال وحرس الحدود على كل بواباته، وتحكمت بكل ما يدخل إليه ويخرج منه. فبعد أن كان التحكم يقتصر على الإنسان، توسع ليشمل الكتب والكاميرات ومواد البناء وحتى الأكل والشرب في شهر رمضان. لقد أثر هذا الأمر في قدرة الأوقاف الإسلامية على ممارسة دورها وواجباتها وممارسة حقوقها، ومن ضمن ذلك قيامها بالصيانة الدورية والترميم اللازم للمباني الإسلامية الوقفية، بحيث

بات كل نشاط بحاجة إلى تصريح إسرائيلي، حتى أن فريق تصوير لا يستطيع العمل بالحرم الشريف، بالرغم من حصوله على تصريح الأوقاف، إذا لم يحصل على تصريح آخر من الشرطة الإسرائيلية، كما لا تستطيع الأوقاف فتح باب من بوابات الحرم، إذا لم يتوفر شرطي إسرائيلي ليتحكم به. والحقيقة أن الأوقاف الإسلامية في القدس تعمل ضمن أوضاع في غاية التعقيد والصعوبة، وهي في مواجهة يومية مع الاحتلال وإجراءاته، وعليها في الوقت نفسه استقبال عشرات الآلاف من المصلين والزوار يوميا.

لا يعترف الاحتلال بسلطة الأوقاف الإسلامية على ساحات الحرم الشريف، حيث يعتبر هذه الساحات «حديقة وطنية» يستطيع نظريا التحكم بها، فالأوقاف الإسلامية لا تملك منع أحد، أيًا كان، من الدخول إلى ساحات الحرم، إن سمحت الشرطة الإسرائيلية بدخوله. وإن أظهرت الأوقاف احتجاجها، أو قام بذلك رواد الحرم، تكون الزيارة بحراسة الشرطة، وهذا ما يجري عندما تقوم مجموعات من قطعان المستوطنين والحركات اليمينية المتطرفة بالدخول عنوة إلى ساحات الحرم. والحاصل حاليا أن الكثير من الزيارات تنظم بصورة شبه يومية تحت حراسة حراب الشرطة، وليس من المستغرب أن يقوم بعض هؤلاء بالصلاة. مقابل ذلك فإن دخول المصلين المسلمين إلى الحرم، وخصوصاً أيام الجمع والأعياد، ما يزال العرضة للتقييدات الإسرائيلية، فمرة يمنع أشخاص معينون من حقهم في الوصول إلى الحرم لمدى طويلة، ومرة يتم تحديد أعمار المصلين المسموح لهم بممارسة شعائرهم الدينية: فوق سن ٤٠ أو ٥٠ سنة. إن الصراع في الحرم القدسي الشريف يدور على كل نشاط أو وظيفة أو حركة، كما يدور في كل شبر منه.

نمت التخوفات الإسلامية في الأونة الأخيرة من نية الاحتلال تحويل الحرم القدسي الشريف إلى حرم إبراهيمي آخر، أي تقسيمه وفرض التهويد على أجزاء منه، إذ من الواضح أن الضغط اليومي يزداد عليه، فقد جرى تدشين كنيس 'أوهل يتسحاق' على بعد أمتار قليلة من الجدار الغربي للحرم، وهناك مخطط لم يعلن عنه بعد يتعلق بحوش الشهابي (رباط الكرد)، والذي يسميه الإسرائيليون 'المبكي الصغير'، والواقع عند باب الحديد (إحدى بوابات الحرم الغربية). وقد مرّ أيضا مشروع بناء جسر باب المغاربة بكل مراحل الإقرار الرسمية في لجان التنظيم. كما يوجد مشروع تفصيلي لساحة حائط البراق يتضمن تشييد مبنيين، واحد على الجهة الغربية، وواحد على الجهة الشمالية للساحة. وهناك مشاريع متعددة تتعلق بسطح المدرسة التنكزية، عدا عن الأنفاق المتعددة، سواء المعروفة لنا أو غير المعروفة، والتي تزيد الوضع غموضاً وتعقيداً. ومن المؤكد أن الحرم الشريف يتحول إلى قنبلة موقوتة، ستصل شظاياها في حال

انفجارها، إلى أبعاد لا يمكن حسابها أو تقديرها مسبقاً، خصوصاً في ظل التغييرات التي تشهدا المنطقة المحيطة بفلسطين.

المشهد الثاني عشر: سبت النور وعيد الفصح المجيد

بالإضافة إلى أهمية الاحتفالات المسيحية في القدس بسبت النور والفصح المجيد من الناحية الدينية، فإن لها أهمية تجارية من الدرجة الأولى، فقد اعتادت الطوائف المسيحية الاحتفال بها ضمن مسيرات شعبية تشارك فيها مختلف الفرق الكشفية، وبمسيرات دينية تشارك فيها الجماهير بكثافة، وتكتسي البلدة القديمة خلالها ثوبا جديداً، وتفوح بين أزقتها رائحة البخور المنطلقة من الكنائس. لقد بدء الاحتفال منذ سنوات بالتدخل في هذه الاحتفالات، ثم أخذت وتيرة التدخل بالازدياد تدريجياً بدعوى «حفظ النظام»، بحيث يجري إغلاق أولي لأغلبية أجزاء البلدة القديمة، وتشديد الحصار حول المنطقة المحيطة بكنيسة القيامة، وفي حين يُسمح لعدد كبير من الأجانب حضور الاحتفالات، تُحرم أعداد من المسيحيين الفلسطينيين، سواء من المقيمين في القدس أو من المقيمين في باقي أنحاء الضفة الغربية وغزة، من حضورها. لقد كانت احتفالات السنة الحالية (٢٠١٢) باهتة، إذ لم يتمكن إلا عددٌ صغيرٌ من الحضور من شدة إغلاق المنطقة، وبقيت الكنيسة والمنطقة المحيطة بها فارغة نسبياً، في حين احتشد عدد كبير من رجال الشرطة الإسرائيلية، محولين محيط الكنيسة إلى معسكر. ولقد أثر هذا الإغلاق في روح الاحتفالات، فكان المصاب مزدوجاً، إذ لم تجرِ الاحتفالات وفق التراث الشعبي المعتاد واقتصرت على الاحتفالات الدينية، مما منع البهجة من الدخول إلى نفوس مسيحيي القدس، كما أن التجار الذين تحيط محالهم التجارية بكنيسة القيامة لم يستطيعوا تصريف البضائع الكثيرة التي كدسوها انتظاراً لهذه المناسبة. إننا طوال حكم الاحتلال للقدس لم نسمع عن أيّ تقييد لأعداد اليهود الراغبين في الصلاة أمام حائط البراق، ونعتقد جازمين أن الشرطة الإسرائيلية لن تجرؤ على التفكير في ذلك، فتقييد أعداد المصلين ينطبق فقط على المسلمين والمسيحيين.

المشهد الثالث عشر : الاستيطان

كل العائلة الممتدة مستخدمة بذلك الواسطة والمحسوبة والعلاقات العائلية إلى حد دفع الرشاوى للوصول. تقبل المدارس الخاصة المميزة من يستطيع الدفع على أن يكون ابن عائلة مرموقة تضيء على المدرسة سمعة طيبة، أما أبناء باقي الناس فما لهم سوى المدارس التي تديرها وزارة المعارف الإسرائيلية أو البلدية أو ما اصطلح على تسميته مدارس الأوقاف الإسلامية، وهي مدارس شبه حكومية تعاني الأمرين. وباختصار فإن القدس بحاجة إلى عشرات المباني المدرسية ومئات الصفوف ليتسنى لأبنائها الدراسة في أوضاع معقولة. على أنه ينبغي القول أن ليس بالأثق ما يوحى بإمكانية حل هذه المشكلة، لا من طرف الاحتلال، وهي مسؤوليته، ولا من الطرف الفلسطيني بغض النظر عن اسمه، وهذا واجبه. لذلك، فإن الأزمة مؤهلة للمزيد من التأزم، ولكن وحتى يجري التوصل إلى حل، فسيجد آلاف الطلاب أنفسهم في الشوارع، وستزداد نسبة التسرب من المدارس، عدا عن تدني المستوى التعليمي. على أية حال جاء التوسع الإسرائيلي في المدارس ضمن حملة واسعة لربط سكان القدس بالعائلة الإسرائيلية من تأمين وطني إلى تأمين صحي، وبدت الأمور وكأن إسرائيل قد قامت بجزء من التزاماتها تجاه التعليم، ولكن بدأت ملامح المخطط تتضح تدريجياً، فقد فرض على كل مدارس القدس الخاصة (مع بعض الاستثناءات) تعليم اللغة العبرية، كما جرى الآن منع مدارس القدس كلها من تدريس المنهاج الفلسطيني، بدون التغييرات التي أجراها الاحتلال عليه، حيث قام بمسح كل ما له علاقة بالتاريخ الفلسطيني والهوية الوطنية. إن الخطوة القادمة، في حال مرت الخطوة الأولى، ستكون بالتأكيد فرض المنهاج الإسرائيلي على مدارس القدس، وهو المنهاج المطبق في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

ختاماً : المشهد الشامل

يمكن الاستمرار في وصف وتحليل المشاهد المتعددة: القانوني، قرية لفتا، المؤسسات، قطاع الصحة، الأمراض الاجتماعية، الإسكان، المرأة، وفي كل مشهد من هذه المشاهد هناك أناس يعانون، لكنهم متمسكون بحقوقهم في المدينة، ويحاولون بكل الطرق الممكنة الصمود والصبر على البلاء، ومقاومته أيضاً. إن ربط المشاهد المذكورة أعلاه بعضها ببعض يشكل صورة شاملة عن أوضاع القدس والتحديات التي تعيشها، كما يمكن أن تشكل هذه المشاهد قاعدة لبرامج عمل سواء للمؤسسات أو الشعب الفلسطيني بكل ما يملكه من أدوات. لقد وصل الصراع المحتدم على القدس مرحلة متقدمة، فالاحتلال

لن يكون بمقدورنا عرض أوضاع القدس من دون التطرق للاستيطان، صحيح أن المعلومات باتت معروفة، والأطواق الاستيطانية أصبحت واضحة المعالم على الأرض، وما يدور الآن هو تعزيز المحاور التي أسست إسرائيل لها منذ عقدين أو ثلاثة. يمكن من هذا المنطلق فهم توسيع نطاق النشاطات الاستيطانية في مناطق جبل أبو غنيم ورأس بيت جالا وبيت صفافا (جفعات همتوس) وغرب أبو ديس (مسكوفيتش) والولجة وجبل المكبر ورأس العمود (مركز الشرطة) ومنطقة قلنديا (عطروت)، إذ تهدف هذه المستوطنات إلى إغلاق الخطوط المتبقية التي يمكن أن تربط بين الضفة الغربية والقدس مستقبلاً، فلم يعد هناك سوى بوابة واحدة هي بوابة الشرق، أي الزعيم، حيث ما يعرف بمخطط (E١)، وهو مخطط معطل منذ سنوات بسبب الاحتجاجات الدولية، وبالتأكيد ستنتظر إسرائيل اللحظة المناسبة لتنفيذه، بعد أن أنشأت في وسطه مركزاً كبيراً للشرطة وحرس الحدود، كما أنها انتهت من توسيع الشارع السريع، الذي يقود من التلة الفرنسية باتجاه معاليه أدوميم، وكخطوة استباقية، إلى حين تنفيذ المشروع، فقد أعلنت بلدية القدس الإسرائيلية عن إنشاء حديقة على السفوح الشرقية والشرقية الشمالية لجبل الزيتون، وذلك للحد من إمكانية توسع العيسوية والطور، وبذلك تقوم بإنشاء منطقة خضراء واسعة تفصل الأحياء الفلسطينية عن المستوطنات، وتعمل على توسيع نطاق الشارع المذكور، كما أن هذه المنطقة ستتحول إلى مخزون إستراتيجي للاستيطان المستقبلي. وبصورة متوازية، تستمر أعمال الاستيطان في الشيخ جراح وكرم المفتي (بيت المفتي/فندق شيرد)، وفي رأس العمود، وسلوان، والطور، وهي جميعاً مستوطنات داخل الأحياء الفلسطينية، تهدف إلى فتفتة هذه الأحياء وتقسيمها، وتشكيل كل العوامل الطاردة للسكان.

المشهد الرابع عشر : المدارس والمنهاج

استطاعت إسرائيل السيطرة على أكثر من نصف طلاب المدارس في القدس، لعدم قدرة الجانب الفلسطيني سواء الرسمي أو شبه الرسمي أو الكنسي أو الإسلامي أو الخاص توفير مدارس كافية، وبسبب التغيير الكبير والمفاجئ في حركة السكان الناجم عن جدار الفصل العنصري وقانون مركز الحياة، أصبح من شبه المستحيل على الطفل المقدسي أن يحصل على مقعد دراسي، وتحول الوصول إلى هذا المقعد تحدياً تعمل على حله

يحاول جاهداً حسم المعركة حول القدس، وإضاعة الوقت في المفاوضات، في حين التغييرات في المدينة لا تنتظر، بل تتسارع. إنّ معركة القدس هي معركة فلسطين، ولا يمكن تصور حل للصراع بدون حل في القدس، والحد الأدنى لأي حل في القدس هو الاعتراف في القدس العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ عاصمة لدولة فلسطين، وبدون ذلك سيستمر الصراع وسيأخذ صوراً متعددة وأبعاداً لا يمكن التكهن بها. والقدس بالتأكيد بقدر ما هي جوهر قضية فلسطين، هي في لبّ الصراع العربي الإسرائيلي، وهي بالتأكيد قضية دولية بامتياز. إنّ كل هذه المعادلات ستأخذ دورها في تشكيل مستقبل المدينة.